بيان صحافي: لا هاي، في 21 آب / أغسطس ٢٠٢٥

تُعرب رئاسة جمعية الدول الأطراف عن قلق بالغ وتعترض على العقوبات الإضافية التي فرضتها الولايات المتحدة على مسؤولين منتخبين في المحكمة الجنائية الدولية

تُعرب رئاسة جمعية الدول الأطراف عن قلق بالغ إزاء العقوبات الإضافية التي أعلنت عنها حكومة الولايات المتحدة ضد قاضيَيْن ونائبَيْ المدّعين العامّين في المحكمة الجنائية الدولية. إنّ هذه التدابير، بالإضافة إلى العقوبات السابقة التي طالت مسؤولين منتخبين، تُعَدّ محاولات مؤسفة لعرقلة المحكمة وموظفيها في إطار اضطلاعهم بوظائفهم القضائية المستقلة.

وتواصل الرئاسة الاعتراض على مثل هذه التدابير الأحادية الجانب اعتراضاً حازماً وقاطعاً، إذ تُشكِّل اعتداءً على استقلال المحكمة ونزاهة نظام روما الأساسي. وإنّ العقوبات الأميركية المفروضة على المحكمة تُهدّد نزاهة نظام روما الأساسي، وتقوِّض الجهود الرامية إلى ضمان المساءلة عن أفظع الجرائم التي تثير قلق المجتمع الدولي.

وتُمثّل المحكمة الجنائيّة الدوليّة حجر الأساس في سياق العدالة الدولية، وهي تضطلع بمهامها كهيئة قضائيّة مُستقلة، نزيهة ومُحايدة، إذ أنّها تعمل بما يتّفق تماماً مع معاهدتها التأسيسية، أي نظام روما الأساسي. وإنّ العقوبات الأميركية المفروضة على المحكمة تُهدّد نزاهة نظام روما الأساسي، وتسعى إلى إعاقة الجهود الرامية إلى تحقيق العدالة لضحايا أبشع الجرائم.

وإنّنا نؤكد مُجددًا دعمنا الكامل للمحكمة ومسؤوليها وجميع من يسهمون في تنفيذ وإنجاز ولايتها القضائيّة. كما نُهيب بجميع الدول الأطراف وجميع المعنيّين بنظام روما الأساسي أن يظلّوا ثابتين في التزامهم صون مبادئ العدالة الدولية، وأن يقفوا صفّاً واحداً في الدفاع عن المحكمة، ومسؤوليها المنتخبين، وموظفيها، والمتعاونين معها.

وفي خلال هذه المرحلة الدقيقة، يتعيّن على المجتمع الدولي أن يُجدّد التزامه الجماعي بسيادة القانون، وبضمان ألّا يفلت أحد من المساءلة.

تُشكِّل جمعية الدول الأطراف هيئة الإشراف الإداري والهيئة التشريعية للمحكمة الجنائيّة الدوليّة. وهي تتألف من ممثلي الدول التي قامت بالتصديق على نظام روما الأساسي أو الانضمام إليه.

لمزيد من المعلومات حول جمعية الدول الأعضاء، يرجى المراسلة على العنوان التالي: asp@icc-cpi.int